IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2023) 13 (4): 209-220

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abdulnbe Aseel mageed. Regulatory tools and their impact on investment spending planning"An exploratory study of the opinions of a sample of employees in investment banks and the Iraqi Middle East". *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2023) 13 (4):209-220.

Regulatory tools and their impact on investment spending planning"An exploratory study of the opinions of a sample of employees in investment banks and the Iraqi Middle East"

Aseel mageed Abdulnbe[1]

[1]*Ministry of Higher Education and Scientific Research/Administrative and Financial Department, Baghdad, Iraq*

aseel.majeed73@gmail.com[1]

Abstract: This research aims to explain the role played by supervisory tools in planning investment spending in private Iraqi banks, This includes the procedures of audit tools, their objectives, and methods for reporting audit results, The questionnaire was used as a tool for collecting data, which was distributed to a sample of bank employees, the research sample represented by (the Iraqi Investment Bank, the Iraqi Middle East Investment Bank), The data was analyzed according to the SPSS statistical program to calculate (arithmetic mean, standard deviation, coefficient of variation, regression coefficient, and F value), The research concluded the important role of regulatory tools in planning investment spending, The results showed a statistically significant effect at a significant level (0.05) of the supervisory tools in planning investment spending in private Iraqi banks, The research recommended the need to pay attention to the procedures of supervisory tools due to their positive impact on the bank's work in general and on investment spending planning in particular.

Keywords: Regulatory Tools, Investment Spending Planning.

الأدوات الرقابية وتأثيرها على تخطيط الإنفاق الاستثماري
"دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مصرفي الاستثمار والشرق الأوسط العراقي"

م.م.اسيل مجيد عبد النبي صالح[1]

[1]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة الإدارية والمالية، بغداد، العراق

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى بيان الدور الذي تلعبه الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة، ويشمل ذلك إجراءات الأدوات الرقابية وغاياتها وطرق التقرير عن نتائج الرقابة، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي تم توزيعها على عينة من العاملين في المصارف المتمثلة بـ (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي)، وتم تحليل البيانات وفق برنامج SPSS الإحصائي في احتساب (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، ومعامل الانحدار، وقيمة F)، وتوصل البحث إلى أهمية دور الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري، حيث بينت النتائج وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٠٥,٠) للأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف

العراقية الخاصة، وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بإجراءات الأدوات الرقابية نظراً لمنعكسها الإيجابي على عمل المصرف عموماً وعلى تخطيط الإنفاق الاستثماري خصوصا.

الكلمات المفتاحية: الأدوات الرقابية، تخطيط الإنفاق الاستثماري.

Corresponding Author: E-mail: aseel.majeed73@gmail.com

١ المقدمة

تعتمد سلامة الاقتصاد وفعالية السياسات النقدية لأي دولة على مستوى سلامة نظامها المالي عموما وقطاع المصارف خصوصاً، حيث تكمن أهمية الرقابة في المصارف بغية الحفاظ على متانة وسلامة المصرف وحماية لمصالح المساهمين وحقوق المودعين، ونظراً لذلك فقد تطورت الأدوات الرقابية المستخدمة وتعقدت وتوسع دورها لما لذلك من تأثير كبير على حالة المصرف ووضعه ومركزه المالي، ولما توفره من معلومات وبيانات تساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويعد تخطيط الإنفاق الاستثماري من أهم القرارات التي تتخذها إدارات المصارف لما تحتاجه من جهود عبر مراحل متعددة، وبمشاركة كافة المستويات داخل المصرف لتخطيط هذا الإنفاق، ويأخذ الإنفاق الاستثماري أشكالا متنوعة، إلا إن تخطيط هذا الإنفاق ينصب على التخطيط لشراء أصول جديدة أو إحلال أصول مكان أخرى أو التوسع، ويجري تخطيط الإنفاق الاستثماري بالاستناد إلى عملية المفاضلة بين البدائل المتوفرة للإدارة بخصوص اتخاذ القرار المناسب لهذا الإنفاق، وتحتاج الإدارة إلى معلومات وبيانات مناسبة لتقييم البدائل المتاحة, من الأهمية أن يتم تضافر كافة الجهود والأنشطة والعمليات ضمن المصارف بغية إتمام عملية تخطيط الإنفاق الاستثماري وبما في ذلك الأدوات الرقابية.

وتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، إذ تناول المبحث الأول: الإطار العام للبحث من خلال منهجية البحث، وتضمن المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث، أما المبحث الثالث: عالج الإطار العملي للبحث، وأخيرا تضمن المبحث الرابع: أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تواجه إدارة المصارف صعوبات في تخطيط الإنفاق الاستثماري الرشيد، بسبب عدم قدرتها على فهم وتحليل البيانات التي تخص هذا الإنفاق، خصوصاً انه يتعلق بفترة زمنية طويلة الأجل ويتطلب موارد مالية عالية، لذا يجب على الأدوات الرقابية أن تسهم بشكل فعال في تصحيح الأخطاء وحماية الأموال والأصول، وكشف الانحرافات من خلال المقارنة بين ما تم التخطيط له وما تم تنفيذه، لذا يمكن أن تلعب الأدوات الرقابية دوراً محورياً في موضوع تخطيط الإنفاق لاستثماري، لذا يمكن توضيح مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هو دور الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو دور إجراءات الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة؟
- ما هو دور أهداف الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة؟
- ما هو دور جودة تقارير الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة؟

ثانياً:أهمية البحث

يمثل البحث مصدراً هاماً للمعرفة والإفادة في مجال الرقابة وتخطيط الإنفاق الاستثماري، وتعزز الفهم العلمي لتأثير للأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري، وبشكل عام يحمل البحث أهمية في دفع عجلة العمل المصرفي، وتشجيع المصارف لترقية أدواتها الرقابية لتحسين أداءها عموما وتخطيط إنفاقها الاستثماري خصوصاً.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى:

١. تحديد دور الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
٢. بيان دور إجراءات الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
٣. بيان دور أهداف الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
٤. دور جودة تقرير الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.

رابعاً: فرضية البحث

يمكن عرض فرضية البحث الرئيسة وفق الآتي:

"يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) للأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة".

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لإجراءات الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة".
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لغايات الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة".
- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لجودة تقرير الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة".

خامساً: مجتمع وعينة البحث

ويشمل مجتمع البحث من العاملين في المصارف عينة البحث والمتمثلة بـ (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي) حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (١٢٠) مفردة من ضمن المجتمع، وزع عليها استبيان، وتم استعادة (١١١) مفردة من الاستبيانات الموزعة بنسبة (٩٢,٥٪) صالحة لإجراء التحليل والاختبارات الإحصائية.

سادساً: مخطط البحث الفرضي:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم بناء مخطط البحث الفرضي كما في الشكل (١):-

- المتغير المستقل (X):- الأدوات الرقابية والمتمثلة بـ(إجراءات الرقابة، غايات وأهداف الرقابة، جودة الإبلاغ والتقرير).
- المتغير المعتمد(Y):- تخطيط الإنفاق الاستثماري.

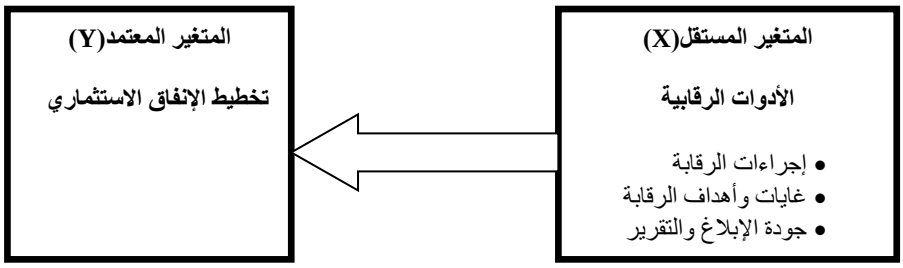

الشكل (١) مخطط البحث الفرضي: المصدر من إعداد الباحثة

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

يشكل القطاع المصرفي ركيزة أساسية في النمو الاقتصادي عبر ما يوفره من اطر قانونية وأخرى تنظيمية في ظل وجود هيئات رقابية تمارس عملها بشكل شفاف بغية حماية المصارف من أي تعثر أو الوقوع في أزمات مالية، حيث تعمل أجهزة الرقابة المالية على تشجيع ودعم أنظمة رقابة داخلية تكون فعالة بحيث تساعد في تنفيذ القوانين والتعليمات، كما تساعد في أعمال الرقابة الخارجية وأعمال التدقيق المالي وتدقيق الأداء، حيث يقوم المدققون الداخليون بفحص الرقابة الداخلية ويقدمون التوصيات المناسبة لتلافي أي قصور موجود.

اولاً: الإطار النظري للأدوات الرقابة

١-تعريف الرقابة المالية:

هي منهج علمي شامل يحتاج إلى تحقيق التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية، وهي عبارة عن "حزمة من الرقابات المتنوعة التي تمارس في وقت واحد بغية التأكد من صحة وسلامة الأمور المالية من كافة النواحي بغية الحفاظ على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق أعلى مستوى من الفعالية في النتائج المطلوبة من إنفاق أو تحصيل (Bijlab and Fadeel, 2021: 728).

كما إن الرقابة المالية هي "مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تلزم للتحقق من الأموال وحمايتها من السرقة والاختلاس، والتأكد من إن العمليات تتم وفق اللوائح والقوانين المقررة، وان العمليات المالية تتم وفقا للخطط المطلوبة والأهداف المخطط لها" (Farawneh, 2019: 160).

٢-أسس الرقابة المالية:

وتتمثل بالآتي: (Al-Amiri, 2017: 22)

أ- وجود خطة تنظيمية تكون واضحة.

ب- التخطيط الاستراتيجي والتنظيمي.

ت- توفير عدد من التقارير التي تعد بشكل منتظم وفق رؤية الجهات المسؤولة.

ث- تأمين مؤشرات واضحة ودقيقة لقياس الأداء وتقييمه وفقا لمعايير توضع بشكل واضح.

ج- إجراء مجموعة خطوات مناسبة لتصحيح الأخطاء.
ح- الاعتدال في الرقابة مع مراعاة الأمور السلوكية للرقابة المالية.

٣-أهداف الرقابة المالية (Farawneh, 2019: 164):
أ- حماية أصول المصرف من السرقة أو الاختلاس أو الغش وسوء الاستخدام والإهمال.
ب- التأكد من دقة وصحة وسلامة البيانات والتقارير المالية بغية إمكانية الاعتماد عليها.
ت- التأكد من أن الأعمال تتم وفق الأنظمة والقوانين المطبقة وأنها تتم بأفضل الطرق.
ث- التأكد من ارتباط أفراد المصرف مع المصلحة العامة للمصرف.

٤- أنواع الرقابة المالية:
وتتمثل بالآتي (Tarabieh, 2021: 506):
أ- الرقابة الخارجية: وهي من الأساليب الهامة التي تتبع في المجال الرقابي لأنها تعمل وفق هيئات خارج المصرف، مما يوفر لها استقلالية أعلى ويمنحها شفافية أعلى، ويقوم بها مدققو الحسابات الخارجيون الغير مرتبطين بإدارة المصرف، ويقوم مدققو الحسابات بتدقيق الحسابات وفحص الأنظمة المالية والإدارية والتحقق من أصول المصرف وملكيتها، وتتمثل هذه الرقابة بالأنواع الفرعية الآتية:
- **الرقابة المحاسبية:** غايتها التثبت من سلامة الحالة المالية للمصرف عبر كشوفاتها المالية ونتائج نشاطها وفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة، حيث يتم التأكد من تحقق الإيرادات وصرف النفقات (Farawneh, 2019: 179).
- **الرقابة القانونية:** وغايتها التأكد من توافق إجراءات المصرف مع التشريعات والقوانين ذات الصلة بنشاط المصرف.
- **رقابة الأداء:** وغايتها تقويم أداء المصرف والتثبت من سلامة تنفيذ الخطط وحسين سير البرامج الموضوعة.

ب-الرقابة الداخلية: هي مجموعة الإجراءات التي تتم من قبل الإدارة لغاية تحقيق أهداف المصرف وفقاً للسياسات الموضوعة، فهي تشتمل على مجموعة من الأنشطة التي تثبت الالتزام بالأنظمة والمعايير المهنية والبيئية، وتتكون من خمس مكونات هي (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والإبلاغ، الرقابة)، بمعنى إن هذا النوع يتعلق برقابة الإدارة التنفيذية.

٥- أساليب وأدوات الرقابة:
أ- الملاحظة والمشاهدة: ويستخدم هذا الأسلوب عبر مراقبة المصرف وملاحظته أثناء قيام وحداته بالعمل، وتتم عبر الرؤساء والمشرفين في مستويات الإدارة كافة، بغية تصحيح ما يتم من أخطاء عند وقوعها (Balbali, 2018: 14).
ب- المدققة والفحص والتفتيش: ويقصد به فحص الحسابات والدفاتر والمستندات والثبوتيات بحيث يمكن للمدقق الاقتناع بسلامة الوضع المالي وصحة النتائج وسلامتها.
ت- الحوافز والجزاءات: تتم الحوافز والمكافآت للجهود التي تبذل من قبل العامل الكفء، وتتم الجزاءات على العمال المخالفين أو المقصرين (Tarabieh, 2021: 514).
ث- النظم والتعليمات واللوائح: من وسائل الرقابة وضع النظم والقواعد المالية التي تفرضها القوانين واللوائح والأنظمة المطبقة وهي من أهم الأدوات الرقابية التي تستند إليها الرقابة، حيث من الواجب الالتزام بها وعدم الخروج عنها تجنباً للمساءلة.

٦- مراحل عملية الرقابة:
تمر عملية الرقابة بالمراحل الآتية:
أ- وضع معايير للأداء: ويتم وضع هذه المعايير من اجل مقارنة شيء بشيء آخر وفقاً للأهداف الموضوعة من قبل المصرف والنتائج التي ترغب في بلوغها، فالمعايير تمثل نقاطاً مرجعية تستخدم لمقارنة الإنجازات الفعلية (Harara, 2016: 12).
ب- قياس الأداء وفقا للمعايير المطبقة: ومن خلال ذلك يجري تحديد مستوى تطابق الإنجاز الفعلي مع المعيار، وتتباين كفاءة قياس الأداء وفقاً لطبيعة الأعمال.
ت- اتخاذ القرارات بتصحيح الانحرافات ودعم الأمور الإيجابية: في حال لم يطابق الأداء الفعلي ما هو مخطط يعني وجود مشكلة أو انحراف عن الخطط الموضوعي، وهذا يتطلب إجراء تصحيحي، قد تكون الانحرافات سلبية فيتم تعديل الخطط وإعادة صياغتها، ومن الممكن أن يكون الانحراف إيجابي أي إن الأداء المحقق أفضل مما مخطط له (Farawneh, 2019: 182).

٧- الأدوات الرقابية في المصارف:
تستخدم السلطة الرقابية مجموعة متنوعة من الأدوات لتطبيق الإجراءات الرقابية، وتستخدم الموارد الرقابية بشكل أمثل وبما يتناسب مع طبيعة المخاطر لدى المصارف، وتعتمد في المصارف المعايير الآتية (Arab Monetary Fund, 2014):
أ- تستخدم السلطة الرقابية مزيجاً مناسباً من الرقابة الميدانية والمكتبية لتقييم حالة المصارف والمجموعات المصرفية، وحجم مخاطرها.

ب- تستخدم السلطة الرقابية مصادر مختلفة للمعلومات لغرض مراجعة وتقييم متانة وسلامة المصارف، وتقييم المخاطر الجوهرية، وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة والإجراءات الرقابية، وتشمل هذه المصادر (التقارير الرقابية، والبيانات الإحصائية، ومعلومات مرتبطة بالكيانات ذات الصلة بالمصرف، والمعلومات المتوفرة عن المصرف للجمهور).
ت- تسعى السلطة الرقابية مع السلطات المعنية الأخرى لتشخيص، تقييم وتخفيف المخاطر المحتملة بما في ذلك احتمال إجراء اختبارات ضغط احترازية، وتبلّغ السلطة الرقابية نتائجها بما هو مناسب للمصارف، وتطالب المصارف باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تحد من نقاط ضعف خاصة، التي يحتمل أن يكون لها تأثير على استقرار النظام المصرفي.
ث- تحافظ السلطة الرقابية على تواصل دائم ومناسب مع مجلس إدارة المصرف، ومع الأعضاء غير التنفيذيين ومع الإدارة العليا والإدارة الوسطى في المصرف، لفهم وتقييم الجوانب (الإستراتيجية، هيكل المجموعة، حوكمة الشركات، النتائج المالية، كفاية رأس المال، السيولة، جودة الأصول، نظم إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية).
ج- تبلّغ السلطة الرقابية المصرف، في وقت ملائم، نتائج التحاليل من الرقابة الميدانية والمكتبية، وذلك وفق تقارير مكتوبة أو من خلال محادثات أو اجتماعات مع الإدارة.
ح- تطلب السلطة الرقابية من المصارف إخطارها بأي تغييرات هامة في أنشطتها، هيكلها، حالتها العامة أو أي طارئ مهم، يتضمن خرق للمتطلبات القانونية أو الرقابية، وذلك فور علم المصارف بها.

ثانياً: الإطار النظري للإنفاق الاستثماري

أ- تعريف الإنفاق الاستثماري:

تعرف (Al-Mashhadani, 2014: 19) الإنفاق الاستثماري بأنه "الإنفاق الغير متكرر والذي يخص فترات طويلة حيث تكون المبالغ التي يتم إنفاقها كبيرة، أي عبارة عن استثمار الأموال المتاحة بأصول طويلة الأجل بطريقة مثالية، بغية الوصول إلى عوائد مناسبة مستقبلاً ولفترات زمنية قادمة"، كما عرفه (Youssef and Hamdi, 2017: 7) بأنه "استخدام الأموال في الاستثمار بالموجودات الثابتة والتي تشتمل على أعباء مالية عالية ولمدة زمنية طويلة، ويعبر عن الإنفاق الاستثماري بأنه "استثمار الأموال المتاحة بأصول طويلة الآجل بشكل مثالي، من اجل تحقيق عوائد مستقبلية ولسنوات قادمة" (Rajaram, 2014: 1).

ب- من خلال التعاريف فإن للإنفاق الاستثماري المميزات الآتية (Al-Mashhadani, 2014:22)

١- يؤدي خدمات ومنافع طويلة الأجل.
٢- يكون غير متكرر.
٣- يختص بفترات طويلة.
٤- يكون له اثر كبير على استمرارية المصرف.
٥- قد يكون على شكل أصول ملموسة أو غير ملموسة.

ت- أنواع الإنفاق الاستثماري:

يمكن أن تشتمل أنواع الإنفاق الاستثماري على الآتي:
١- **نفقات التحسين**: إن النفقات التي تسبب تحسينا في الأصول الثابتة، مثل نفقات تركيب تدفئة مركزية في المباني الخاصة بالمصرف، حيث تؤدي هذه النفقات إلى إطالة حياة الأصل أو زيادة قدرته الإنتاجية الطبيعية، أو أنها تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج، وقد يشمل هذا النوع استبدال قسم بآخر أو عملية أصلاح واسعة النطاق (Al-Qadi and Hamdan, 2017: 168).
٢- **نفقات التوسع أو الإضافة**: وهي نفقات تصرف على أحد الموجودات الثابتة فتضيف له شيئا جديدا مثل نفقات بناء طابق جديد فوق مبنى المصرف، فهي استثمار جديد لرأس المال، وزيادة للطاقة الإنتاجية المستغلة (Saleh, 2022: 25).
٣- **نفقات الإحلال**: تتمثل في استبدال أصل بأصل آخر جديد، أو استبدال أحدا أجزاء الأصل بأخر جديد، مما ينتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل، مما يجعل هذه النفقات استثمارية.
٤- **نفقات التعديل:** وهي نفقات تخص تنفيذ تعديل في الأصول القائمة التي تلاءم مع الاستخدامات الجديدة، مثل نفقات إزالة جدران مبنى للحصول على مكان أوسع (Al-Wadi, 2015: 50)

ث- خصائص الإنفاق الاستثماري:

تأتي أهمية النفقات الاستثمارية من الخصائص التي تتصف بها وهي:
١- إن اتخاذ القرارات الاستثمارية يؤدي إلى أعباء مالية مرتفعة لفترة زمنية طويلة.
٢- تتعرض النفقات الاستثمارية لمستوى عالي من المخاطر، لأنها لا تحقق عوائد بوقت سريع وفي فترة قصيرة، وأي خطأ في تقدير مستوى نجاح الإنفاق الاستثماري في توليد التدفقات النقدية يؤدي إلى نتائج مؤثرة على المصرف خصوصا إن تكلفة الخطأ باهظة الثمن بالتالي عامل المخاطرة مرتفع (Saleh, 2022: 24).
٣- يتطلب الإنفاق الاستثماري عملية قراءة وتقييم لأحداث مستقبلية تستند إلى دقة وموضوعية التنبؤ في المستقبل وهذا الأمر بالغ التعقيد.
٤- يتطلب الإنفاق الاستثماري إعداد دراسات دقيقة ومقارنات مع بدائل الاستثمارات، وهو ما يسمى تكلفة الفرص البلدية لاتخاذ القرار الاستثماري.

٥ـ من الصعوبة الرجوع أو العودة عن الإنفاق الاستثماري أو تبديله بعد أن تم تنفيذه ويعود السبب لارتفاع حجم الأموال التي أنفقت، وهو ما يؤدي إلى خسائر مرتفعة في حال وعدم تحقيق الأهداف المطلوبة من الإنفاق الاستثماري (Al-Qadi and Hamdan, 2017: 180).

جـ أهداف الإنفاق الاستثماري:

تقوم المصارف بعملية الإنفاق الاستثماري لتحقيق الغايات الآتية:

١ـ **تحقيق عائد مناسب:** المستثمر يرغب الحصول على عوائد ملائمة تناسب تضحيته بالأموال المستثمرة.

٢ـ **الحفاظ على القيمة الحقيقية للأصول:** عبر اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية بغية تحديد بديل استثماري ملائم بما يكفل تحقيق حالة الحفاظ على قيمة رأس المال المستثمر.

٣ـ **ديمومة الحصول على الدخل والعمل على رفع مستواه:** عبر تحقيق النمو في معدل العائد على رأس المال المستثمر (Al-Wadi, 2015: 20).

٤ـ **ضمان السيولة المطلوبة:** بمعنى توفير حد ملائم ومناسب من السيولة بغية تغطية كافة متطلبات الخدمات المصرفية، وبالتالي تغطية حالات الطوارئ التي يمكن أن تواجه هذه العملية.

٥ـ **خلق ميزة تنافسية للمصرف:** عبر زيادة وتنويع الخدمات المصرفية بغية جذب اكبر للزبائن.

٦ـ **تجنب الضرائب:** عبر الاستفادة من كافة المنافع والامتيازات الضريبية الممنوحة للاستثمارات الجديدة (Kadawi, 2018: 17).

حـ أهم خصائص تخطيط الانفاق الاستثماري وفق الموازنة الاستثمارية ما يلي:

تعد الموازنة الاستثمارية من أكثر الخطط ذات الأهمية العالية وتتصف بالتعقيد، حيث يتم عبرها تحديد البرنامج الاستثماري طويل الأجل، بما يناسب مستقبل المصرف ومستوى التجديد ومعدل التوسع والنمو بها(Wilkinson, 2015: 432)، وتعرف الموازنة الاستثمارية بأنها "عملية اتخاذ قرارات الاستثمار الرأسمالي فالمصارف تقوم بالاستثمار عندما تحصل على الأصول التي تستخدم لفترة زمنية طويلة (Al-Amiri, et al., 2019: 279).

خـ أهم خصائص الموازنة الاستثمارية ما يلي:

١ـ الموازنة الاستثمارية خطة للتدفقات الاستثمارية الداخلة والخارجة.

٢ـ تستند إلى تقييم مقترحات الاستثمارات المتاحة (Ehrhardt, 2016: 344)

٣ـ يتم إعدادها لاختيار مجموعة الاستثمارات التي تناسب الأهداف والأولويات.

٤ـ يتم إعدادها لفترة مالية طويلة الأجل.

٥ـ يتم تجميع كافة مقترحات الاستثمار المطلوب تنفيذها مستقبلا في محتوى واحد هو الموازنة الاستثمارية (Al-Hajj, 2020:124).

وتمر عملية إعداد الموازنة الاستثمارية بالمراحل المبينة في الشكل الآتي:

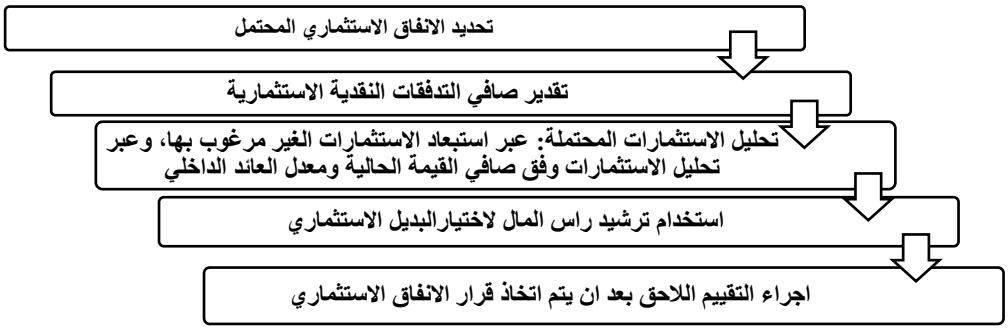

الشكل (٢) مراحل إعداد الموازنة الاستثمارية المصدر: بالاعتماد على (Al-Hajj, Muhammad, 2020, The possibility of using accounting information to rationalize investment spending decisions, a case study of companies in the Khartoum Stock Exchange, (Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 26: Issue 124: 588

وتأتي أهميتها من خلال آثارها الطويلة الأجل كونها نتائجها تظهر في فترات مستقبلية تصل لسنوات، كما تكمن أهميتها من توقيت الحصول على الأصول الاستثمارية وجودة هذه الأصول، وتأتي من ضخامة الأموال المستثمرة ومن كونها تحدد الاتجاه الاستراتيجي للمصرف (Al-Amiri et al., 2019: 281) .

العلاقة بين الأدوات الرقابية وتخطيط الإنفاق الاستثماري:

يعد تخطيط الإنفاق الاستثماري من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها في المصارف، وتلعب الأدوات الرقابية دوراً كبيراً في هذا المجال، ففي ظل تحديات الاقتصاد العالمي والضغوط المالية التي تواجه المؤسسات يتعين على تلك المؤسسات تحديد الأولويات والخيارات المتاحة بشكل فعال والتخطيط بكل دقة لتحقيق أفضل النتائج.

تشمل الأدوات الرقابية عدداً من الآليات من بينها التحليل والتدقيق والرصد والتقييم المستمر، وتساعد هذه الأدوات في تحديد وبيان أفضل الخيارات المتاحة للاستثمار وتخطيط الإنفاق بشكل مستدام وفعال.

وتسهم الأدوات الرقابية في تقييم العمل وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة والإجراءات الرقابية، وتشمل هذه المصادر، التقارير الرقابية، البيانات الإحصائية، ومعلومات مرتبطة بالكيانات ذات الصلة بالمصرف، والمعلومات المتوفرة عن المصرف للجمهور، وتحدد السلطة الرقابية مصداقية المعلومات المقدمة من طرف المصارف،كما تستخدم السلطة الرقابية مجموعة كبيرة من الوسائل لمراجعة وتقييم متانة وسلامة المصارف والجهاز المصرفي بصفة دورية ومنتظمة، وتساهم الأدوات الرقابية أيضا في بيان المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تواجه المصرف وتعمل على التقليل من تأثيرها، إضافة إلى تحليل الأساليب الأمثل والأفضل لإدارة المصارف لبلوغ أفضل النتائج، أي استخدام الأدوات الرقابية التي تساعد على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أي مصرف، مما يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج.

فتساهم الأدوات الرقابية في تقييم المشاريع وتحديد أي نواحي واجب تحسينها بالتالي يمكن إدخالها بالتالي لحظها ضمن الخطط الخاصة بالإنفاق الاستثماري، كما تمكن من تتبع تنفيذك لمشروع بشكل دوري وبالتالي التخطيط الجيد للفترات المستقبلية، كما تعطي معلومات توفر قدرة تنبؤية عالية بما يخص تخطيط الإنفاق الاستثماري وبالتالي تخفيض درجة المخاطرة وتحقيق عوائد أعلى.

مما سبق يتضح انه من الضروري على المصارف أن تستفيد من الأدوات الرقابية بشكل فعال نظرا لدورها الحاسم في تخطيط الإنفاق الاستثماري لتحقيق الأهداف المنشودة، ويجب على المصارف الاستفادة من تلك الأدوات بشكل دائم ومستمر.

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث

يسعى البحث إلى إبراز دور الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في عينة من المصارف العراقية، وتوضيح العلاقة بين هذين المتغيرين، وبيان الاختبارات والتحليل الوصفي للعينة.

وتم الاعتماد على الاستبانة بغية جمع البيانات من العينة، واعتمد في تصميمها على مقياس ليكرت).

أ- الصدق الظاهري

إذ يمثل هذا المفهوم أحد المرتكزات الضرورية للقيام ببناء أي مقياس، ويعد أحد أهم تلك المعايير وقد تم عرض فقرات الاستبانة على مجموعة من السادة الخبراء والمحكمين المختصين، والذين قدموا آرائهم وملاحظاتهم، بغية جعل هذه الاستبانة بصورة أكثر ملائمة مع أهداف البحث، وتم الأخذ بأغلب ملاحظاتهم وآراءهم بشأن حذف أو إضافة ما يرونه مناسباً.

ب- اختبار ثبات الاستبانة:

يتم استخدام اختبار ألفا كرونباخ، عبر اعتبار كل سؤال في الاستبانة وكأنه جزء خاص من الاستبانة، ومن ثم تعميم نتيجته على الاستبانة ككل، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (١) صدق الاستبانة

التفاصيل	الفقرات	ألفا كرونباخ
المتغير المستقل الأدوات الرقابية	١٥	٠,٧٨٤
المتغير التابع تخطيط الإنفاق الاستثماري	١٥	٠,٨٠٩
الاستبانة ككل	٣٠	٠,٨٢٨

يتبين إن معامل الثبات الخاص باستبانه البحث مرتفع بقيمة مقبولة،أي من الممكن أن يتم الاعتماد عليه للقيام بالتحليل العملي للبحث.

ت- المعالجات الإحصائية:

لتحقيق غايات البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد وظفت الأساليب الإحصائية المناسبة وفق برنامج SPSS الإحصائي، وتم استخدام الاختبارات الآتية:

التكرارات والنسب المئوية في التعرف على الخصائص الشخصية للعينة، المتوسط الحسابي لمعرفة مستوى استجابة العينة، الانحراف المعياري لبيان مدى انحراف الاستجابة لكل فقرة عن متوسطها، اختبار الفا كرونباخ لتحدي الثبات، معامل الارتباط لقياس صدق الفقرات، اختبار t لمعرفة الفروق بين المتوسط والمتوسط الحيادي، تحليل التباين الأحادي للفروق، وفيما يلي جدولا يبين أطوال الفترات أو المجال الخاص بكل فئة كما يلي:

الجدول رقم (٢) مجالات الإجابات

الفترة	١- ١,٨٠	١,٨١ إلى ٢,٦٠	٢,٦١ الى ٣,٤٠	٣,٤١ إلى ٤,٢٠	٤,٢١ إلى ٥,٠
درجة الوزن	غير موافق بشدة ١	غير موافق ٢	محايد ٣	موافق ٤	موافق بشدة ٥

ث- الخصائص الديمغرافية لعينة البحث:

الجدول رقم (٣) الخصائص الديمغرافية

المتغير	الإجابة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٨٧	٪٧٨,٤
	أنثى	٢٤	٪٢١,٧
	المجموع	**١١١**	**٪١٠٠**
العمر	اقل من ٣٠	١٠	٪٩
	من ٣٠ الى ٤٠	٤٥	٪٤٠,٥
	من ٤١ الى ٥٠	٣٨	٪٣٤,٢
	اكثر من ٥٠	١٨	٪١٦,٣
	المجموع	**١١١**	**٪١٠٠**
الخبرة	اقل من ٥ سنوات	٣١	٪٢٨
	٥ إلى ١٠ سنوات	٤٤	٪٣٩,٦
	أكثر من ١٠ سنوات	٣٦	٪٣٢,٤
	المجموع	**١١١**	**٪١٠٠**
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٨٥	٪٧٦,٦
	ماجستير	١٩	٪١٧,١
	دكتوراه	٧	٪٦,٣
	المجموع	**١١١**	**٪١٠٠**

من الجدول السابق يتبين الملاحظات الآتية:
غلبت نسبة الذكور على الإناث في العينة فقد بلغت (٧٨,٤٪) مقابل (٢١,٧٪) من الإناث،
بالنسبة لمتغير العمر كانت الفئة الأعلى تكراراً ممن أعمارهم بين (٣٠ و٤٠) عاماً بنسبة تفوق (٤٠٪)، يليها فئة الأعمار بين (٤١ و٥٠) بنسبة تفوق (٣٤٪)، كانت اقل فئة تكراراً هي من أعمارهم اقل من (٣٠) عاماً بنسبة (٩٪)، مما يشير من المعطيات إلى امتلاك إفراد العينة الوعي الكافي للإجابة عن تساؤلات البحث، بالنسبة لمتغير الخبرة بلغت نسبة من خبرتهم بين (٥ و١٠) سنوات حوالي (٤٠٪) يليها من خبرتهم أكثر من (١٠) سنوات بنسبة (٣٢,٤٪) مما يشير إلى امتلاك أفراد العينة لخبرات كافية تمكنها من الإجابة عن تساؤلات وفقرات الاستبيان، بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي بلغت نسبة حاملي شهادة البكالوريوس أكثر من (٧٦٪)، ونسبة (١٧,١٪) من حملة الماجستير، وأخيرا حملة الدكتوراه بنسبة (٦,٣٪)، وهذا يدل على وجود شهادة علمية كافية لدى أفراد العينة.

جـ اختبار التوزيع الطبيعي:

وفق اختبار كولمغروف سمرنوف لبيان هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وكانت نتائج التحليل وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (٤) التوزيع الطبيعي

الاستبانة	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
توفر الأدوات الرقابية	١٥	١,٠٢٤	٠,٢٠٥
تخطيط الإنفاق الاستثماري	١٥	١,٠٦٧	٠,٢١٤

يتبين من الجدول إن القيمة الاحتمالية أكبر من (٠,٠٥) وهو ما يدل على البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب تطبيق الاختبارات العلمية.

حـ الإحصاء الوصفي واختبار الفرضيات:

استجابة عينة البحث نحو العبارات التي تصف محور الأدوات الرقابية والمتمثلة بـ(إجراءات الرقابة، غايات وأهداف الرقابة، جودة الإبلاغ والتقرير).، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (٥):

الجدول رقم (٥)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	القيمة الاحتمالية
	إجراءات الرقابة				
١	تتوافر لدى المصرف مجموعة من الإجراءات والعمليات الرقابية الكافية.	٤,٣٢	٠,٦١٢	٪١٧.١٤	٠,٠٠٠
٢	تستخدم السلطة الرقابية مزيجا مناسبا من الرقابة الميدانية والمكتبية لتقييم حالة المصرف.	٤,٠٧	٠,٦٤٢	٪١٥,٧٧	٠,٠٠٠
٣	يوجد لدى السلطة الرقابية في المصرف إجراءات متكاملة لتخطيط وتنفيذ نشاطات الرقابة الميدانية والرقابة المكتبية.	٤,١١	٠,٥٨٢	٪١٦.١٤	٠,٠٠٠
٤	لدى السلطة الرقابية نظام معلومات ملائم يسهل معالجة المعطيات ويساعد على تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات متابعة.	٣,٩٧	٠,٦٦٨	٪٨٣.١٦	٠,٠٠٠
٥	تسهم الأدوات الرقابية المطبقة في تحقيق اعلي مستوى من الفعالية في النتائج المطلوبة من إنفاق أو تحصيل.	٤,٣٢	٠,٦٠٦	٪١٤,٠٣	٠,٠٠٠
	غايات وأهداف الرقابة				
١	تستخدم السلطة الرقابية مصادر مختلفة للمعلومات لغرض مراجعة وتقييم متانة وسلامة المصرف.	٤,٢١	٠,٦٧١	٪٩٤.١٥	٠,٠٠٠
٢	لدى المصرف لوائح وتعليمات غايتها حماية الأموال من السرقة والاختلاس.	٣,٩٩	٠,٥٩٢	٪٨٤.١٤	٠,٠٠٠
٣	تتأكد الأدوات الرقابية في المصرف من إن العمليات المالية تتم وفق الخطط الموضوعة.	٤,٣١	٠,٦١٤	٪٢٥.١٤	٠,٠٠٠
٤	تسعى السلطة الرقابية مع السلطات المعنية الأخرى لتشخيص، تقييم وتخفيف المخاطر المحتملة في المصرف.	٣,٩٨	٠,٦١٦	٪٤٨.١٥	٠,٠٠٠
٥	تضع الجهات الرقابية معايير للأداء من اجل إجراء المقارنة مع المنفذ فعلياً.	٤,١٤	٠,٥٩٤	٪٣٥.١٤	٠,٠٠٠
	جودة الإبلاغ والتقرير				
١	تحافظ السلطة الرقابية على تواصل دائم ومناسب مع مجلس إدارة المصرف.	٤,٠٦	٠,٦٧١	٪١٦,٥٣	٠,٠٠٠
٢	تبلغ السلطة الرقابية الإدارة العليا للمصرف في وقت ملائم، نتائج التحاليل من الرقابة الميدانية والمكتبية	٤,١٥	٠,٦١١	٪١٤,٧٢	٠,٠٠٠
٣	الأدوات الرقابية في المصرف توفر مجموعة من التقارير بشكل دوري ومنتظم.	٤,٢١	٠,٥٥٣	٪١٣,١٤	٠,٠٠٠
٤	تعطي الأدوات الرقابية مؤشرات واضحة ودقيقة لقياس الأداء وتقييمه في المصرف.	٣,٩٥	٠,٦٥٨	٪١٦,٦٦	٠,٠٠٠
٥	توفر الأدوات الرقابية مجموعة توجيهات وخطوات من اجل تصحيح الأخطاء.	٤,١٣	٠,٥٦٩	٪١٣,٧٨	٠,٠٠٠
	المجموع	٤,١٢	٠,٤٢٧	٪١٠,٣٦	٠,٠٠٠

ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:
كانت استجابة العينة المصرفية المبحوثة تجاه متغير الأدوات الرقابية على النحو الآتي: -

١. يوضح الجدول(٥) إن كل فقرات هذا المتغير ذات طابع مرتفع الشدة نتيجة لوقوع الأوساط الحسابية لها ضمن المدى (٣.٥١ – ٥)، إذ كانت الفقرات (١) و(٥) من بعد إجراءات الرقابة أقوى تلك الفقرات من حيث شدة الاستجابة والتي تنص على (تتوافر لدى المصرف مجموعة من الإجراءات و العمليات الرقابية الكافية)، و(تسهم الأدوات الرقابية المطبقة في تحقيق أعلى مستوى من الفعالية في النتائج المطلوبة من إنفاق أو تحصيل)، فقد بلغ الوسط الحسابي لهما (٤,٣٢) ومعامل اختلاف بلغ (١٤,١٧٪) و(١٤,٠٣٪)، ووزن نسبي بلغ (٨٦,٤٪) والقيمة الاحتمالية تبلغ (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، وانحراف معياري على التوالي (٠,٦١٢)، (٠,٦٠٦).

٢. أما أدنى الفقرات من حيث قيمة الوسط الحسابي فقد سجلتها الفقرة (٤) من بعد جودة الإبلاغ والتقرير إذ تنص على أن (تعطي الأدوات الرقابية مؤشرات واضحة ودقيقة لقياس الأداء وتقييمه في المصرف) فكان وسطها الحسابي البالغ (٣,٩٥) ومعامل اختلاف بلغ (١٦,٦٦٪) وهي قيمة تشير إلى تأييد مرتفع الشدة نوعا ما من قبل المبحوثين كون قيمة الوسط الحسابي لها تقع ضمن المدة (٣.٥١-٥) وبوزن مئوي بلغ (٧٩,٠٪) والقيمة الاحتمالية تبلغ (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، وكانت قيمة انحرافها المعياري (٠,٦٥٨).

٣. إجمالا كانت قيمة الوسط الحسابي العام لكل فقرات متغير الأدوات الرقابية قد بلغت (٤,١٢) ومعامل اختلاف بلغ (١٠,٣٦٪) والوزن النسبي (٨٢,٥٦٪) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد، وكانت والقيمة الاحتمالية تساوي (٠,٠٠٠) مما يدل على وجود أدوات رقابية كفوءة وفعالة في المصارف محل الدراسة، وتبين قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير والبالغة (٠,٤٢٧) إلى مدى قلة التشتت في إجابات المبحوثين ومن ثم تجانس آراء عينة البحث تجاه فقرات المتغير ككل.
فيما يلي: استجابة عينة البحث نحو العبارات التي تصف محور تخطيط الإنفاق الاستثماري، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (٦):

الجدول رقم (٦)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	القيمة الاحتمالية
١	تعطي الأدوات الرقابية معلومات مناسبة تساعد في تخطيط الإنفاق الاستثماري.	٤,٣٧	٠,٦٤٢	%٦٩.١٤	٠,٠٠٠
٢	إن اعتماد المصرف على الأدوات الرقابية يحقق فاعلية في تخطيط الإنفاق الاستثماري.	٤,٠٥	٠,٦٧٧	%٧٢.١٦	٠,٠٠٠
٣	تسهم الأدوات الرقابية يحقق وفورات في تكاليف الإنفاق الاستثماري.	٤,٢١	٠,٥٦٢	%٣٥.١٣	٠,٠٠٠
٤	إن تطبيق الأدوات الرقابية في المصرف يحقق جودة في تخطيط الإنفاق الاستثماري.	٤,٢٥	٠,٦٠٧	%٢٨.١٤	٠,٠٠٠
٥	استخدام المعلومات الناتجة عن الأدوات الرقابية يؤدي إلى تحقيق عوائد أعلى كنتيجة للتخطيط الإنفاق الاستثماري السليم.	٣,٨٩	٠,٥٩٧	%٣٥.١٥	٠,٠٠٠
٦	كلما اعتمد المصرف على المعلومات التي تنتج عن الأدوات الرقابية يؤدي كلما انخفضت درجة المخاطرة عند تخطيط الإنفاق الاستثماري.	٤,٣٩	٠,٦٤١	%٦٠.١٤	٠,٠٠٠
٧	يتحقق مستوى أعلى من التكامل والترابط في تخطيط الإنفاق الاستثماري عند الاعتماد على الأدوات الرقابية الفعالة.	٣,٩٦	٠,٦٣٢	%٩٦.١٥	٠,٠٠٠
٨	تولد الأدوات الرقابية معلومات تكفل سلامة تخطيط الإنفاق الاستثماري وتقلل من الأخطاء.	٤,٠٧	٠,٥٨١	%٢٨.١٤	٠,٠٠٠
٩	تساعد معلومات الأدوات الرقابية في تحقق قدرة تنبؤية عالية في تخطيط الإنفاق الاستثماري.	٣,٩٨	٠,٦٧٥	%٩٦.١٦	٠,٠٠٠
١٠	إن الثقة العالية بالأدوات الرقابية تؤدي إلى تعزيز الثقة بمخرجاتها مما يحسن عملية تخطيط الإنفاق الاستثماري.	٤,١١	٠,٦٠٩	%٨٢.١٤	٠,٠٠٠
١١	تمكن الأدوات الرقابية من تعزيز قدرة المصرف على تتبع تنفيذ كل مشروع بشكل دوري وبالتالي التخطيط الجيد للفترات المستقبلية.	٤,٣٤	٠,٦١١	%٠٨.١٤	٠,٠٠٠
١٢	تلعب الأدوات الرقابية دوراً في تعزز الثقة بمطابقة البيانات المالية للقوانين والمعايير المحاسبية المطبقة.	٣,٩٩	٠,٦٧٥	%٩٢.١٦	٠,٠٠٠
١٣	تعطي الأدوات الرقابية القدرة على تحديد النواحي الواجب تحسينها بالتالي إضافتها للخطط الاستثمارية.	٤,١١	٠,٥٨٦	%٢٦.١٤	٠,٠٠٠
١٤	من خلال الأدوات الرقابية يتم تقييم المشاريع وتحديد أي تحسينات يمكن إدخالها بالتالي لحظها ضمن الخطط الخاصة بالإنفاق الاستثماري.	٣,٩٥	٠,٦٤٧	%٣٨.١٦	٠,٠٠٠
١٥	وفقا للأدوات الرقابية المطبقة يتم تحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تلافي الضعف وتعزيز نقاط القوة، وهذا يساعد في إجراء التخطيط السليم للإنفاق الاستثماري.	٤,٢٣	٠,٦١٤	%٥٢.١٤	٠,٠٠٠
	المجموع	٤,١٣	٠,٤٣٦	%٥٦.١٠	٠,٠٠٠

ويتبين من الجدول ما يلي:

١. يوضح الجدول (٦) إن كل فقرات هذا المتغير ذات طابع مرتفع الشدة نتيجة لوقوع الأوساط الحسابية لها ضمن المدى (٥١,٣ – ٥)، إذ كانت الفقرة (٦) أقوى تلك الفقرات من حيث شدة الاستجابة والتي تنص على (كلما اعتمد المصرف على المعلومات التي تنتج عن الأدوات الرقابية يؤدي كلما انخفضت درجة المخاطرة عند تخطيط الإنفاق الاستثماري)، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (٤,٣٩) ، ومعامل اختلاف بلغ (١٤,٦٠٪) ووزن نسبي بلغ (٨٧,٨٪) والقيمة الاحتمالية تبلغ (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، وانحراف معياري على التوالي (٠,٦٤١).

٢. أما أدنى الفقرات من حيث قيمة الوسط الحسابي فقد سجلتها الفقرة (٥) إذ تنص على أن (استخدام المعلومات الناتجة عن الأدوات الرقابية يؤدي إلى تحقيق عوائد أعلى كنتيجة للتخطيط الإنفاق الاستثماري السليم) فكان وسطها الحسابي البالغ (٣,٨٩) ومعامل اختلاف بلغ (١٥,٣٥٪) وهي قيمة تشير إلى تأييد مرتفع الشدة نوعا ما من قبل المبحوثين كون قيمة الوسط الحسابي لها تقع ضمن المدة (٥١,٣-٥) وبوزن مئوي بلغ (٧٧,٨٠٪) والقيمة الاحتمالية تبلغ (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، وكانت قيمة انحرافها المعياري (٠,٥٩٧).

٣. يبلغ المتوسط العام للفقرات (٤,١٣) ومعامل اختلاف بلغ (١٠,٥٦٪) والوزن النسبي (٨٢,٥٪) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد، وكانت القيمة الاحتمالية تساوي (٠,٠٠٠)، ومما يدل على إدراك القائمين على إدارة المصارف العراقية أهمية دور الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري، وتبين قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير والبالغة (٠,٤٣٦) إلى مدى قلة التشتت في إجابات المبحوثين ومن ثم تجانس آراء عينة البحث تجاه فقرات المتغير ككل.

خـ اختبار الفرضية الرئيسة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) للأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة".

تم اختبار الفرضية وفق تحليل الانحدار البسيط بين محور الأدوات الرقابية ومحور تخطيط الإنفاق الاستثماري من وجهة نظر العاملين في المصارف العراقية الخاصة وفق الجدول (٧) الآتي:

الجدول (٧)

المحور	الحد الثابت	Betaمعامل الانحدار	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة
دور إجراءات الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة	١,٤٢	٠,٦٩٩	٠,٤٨٨	١٤٦,٥٢	دال معنوياً
دور غايات وأهداف الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة	١,٣٦	٠,٧٠٢	٠,٤٩٢	١١٥,٠٤	دال معنوياً
دور التقارير والإبلاغ من الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة	١,٣٢	٠,٧١٢	٠,٥٠٧	١٢٣,٧١	دال معنوياً
دور الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة	٠,٩٧	٠,٧٢٨	٠,٥٢٧	١٩٣,٢٥	دال معنوياً

قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (١.٤٦١) ومستوى معنوية (٠,٠٥) = ٥,١٤
قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (١.٤٦١) ومستوى معنوية (٠,٠١) = ١١,١٩

يوضح الجدول رقم (٧) دور الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية التجارية والإسلامية، وفق الأبعاد الثلاثة (الإجراءات – الغاية – التقرير)، وبينت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) و(٠,٠١)في هذه المصارف للأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري، لكون قيمة (F) المحتسبة والبالغة (١٩٣,٢٥) اكبر من نظيرتها الجدولية والتي تساوي (٥,١٤) و (١١,١٩) على التوالي ولكلا مستويي المعنوية (٠.٠٥) و(٠,٠١)، كما فسر المتغير المستقل (الأدوات الرقابية) ما نسبته (٥٢,٧٪) من إجمالي التغيرات التي تطرأ في قيم المتغير التابع (تخطيط الإنفاق الاستثماري) في المصارف المبحوثة،وهو ما عكسته قيمة معامل التحديد البالغة (٠.٥٢٧)، أما النسبة المتبقية والبالغة قيمتها (٤٧,٣٪) فتعزى إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج.

وتشير قيمة معامل الانحدار (٠,٧٢٨)، بأن زيادة في الأدوات الرقابية في المصارف قيد البحث بمقدار وحدة واحدة ستصاحبها زيادة أيضا في تحسين تخطيط الإنفاق الاستثماري بمقدار (٧٢,٨%)، بذلك نستنتج قبول الفرضية الرئيسة والتي تنص على انه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) للأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.

وباختبار الفرضيات الفرعية نستنتج:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: تشير قيمة معامل الانحدار (٠,٦٩٩)، بأن زيادة أو تحسين في إجراءات الأدوات الرقابية في المصارف قيد البحث بمقدار وحدة واحدة ستصاحبها زيادة أيضا في تحسين تخطيط الإنفاق الاستثماري بمقدار (٦٩,٩%)، بذلك نستنتج قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على انه (يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لإجراءات لأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تشير قيمة معامل الانحدار (٠,٧٠٢)، بأن تحسين غايات وأهداف الأدوات الرقابية في المصارف قيد البحث بمقدار وحدة واحدة ستصاحبها زيادة أيضا في تحسين تخطيط الإنفاق الاستثماري بمقدار (٧٠,٢%)، بذلك نستنتج قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على انه (يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لأهداف وغايات الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تشير قيمة معامل الانحدار (٠,٧١٢)، بأن زيادة في جودة تقارير الأدوات الرقابية في المصارف قيد البحث بمقدار وحدة واحدة ستصاحبها زيادة أيضا في تحسين تخطيط الإنفاق الاستثماري بمقدار (٧١,٢%)، بذلك نستنتج قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على انه (يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لجودة تقارير الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.

كما يمكن وفقا للنتائج المذكورة في الجدول رقم (٧) رفض فروض العدم للفرضيات الفرعية وقبول الفرضيات البديلة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١- أفرزت النتائج بوجود أدوات رقابية فعالة في القطاع المصرفي العراقي بصورة عامة.
٢- تسعى المصارف المبحوثة إلى تطوير أدواتها الرقابية لتحسين عملياتها بشكل مستمر.
٣- تولي المصارف المبحوثة أهمية لموضوع تخطي الإنفاق الاستثماري لما له من دور في المحافظة على الموارد والحد من التكاليف.

٤- أثبتت نتائج التحليل وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ للأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
٥- أثبتت نتائج التحليل وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لإجراءات الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
٦- أثبتت نتائج التحليل وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لغايات وأهداف الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.
٧- أثبتت نتائج التحليل وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لجودة تقارير الأدوات الرقابية في تخطيط الإنفاق الاستثماري في المصارف العراقية الخاصة.

ثانياً: ويوصي البحث بالتوصيات الآتية:

١- على الهيئات المشرفة على عمل المصارف أن تلزم المصارفبتطبيق أدوات رقابية فعالة.
٢- على المصارف أن تقوم بتحسين أدواتها الرقابية بما ينسجم مع التطورات العالمية في هذا المجال.
٣- على المصارف أن تقوم بتحسين عملية التخطيط الاستثماري، ويجب أن يتبع العاملون المختصون في هذا المجال لدورات تدريبية تعزز قدراتهم ومهاراتهم في هذا الموضوع.
٤- تدعيم ثقافة استخدام الأدوات الرقابية عند تخطيط الإنفاق الاستثماري واستخدام المعلومات التي توفرها هذه الأدوات.
٥- العمل على تطوير الخبرات العملية للمصارف من خلال التحسين المستمر لقدرات العناصر البشرية التي تملكها خصوصا في الأقسام الرقابية بغية رفع فعالية تخطيط الإنفاق الاستثماري التي تشارك به هذه الأقسام.
٦- الاهتمام بالرقابة السابقة واللاحقة على نتائج الخطط الاستثمارية.

المصادر

1- Al-Amiri, Hawraa, 2017, The role of inspection in achieving compliance with banking legislation, an applied study, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 12: Issue 39.
2- Al-Amiri, Saud and Al-Janabi, Saad and Al-Sabah, Abdel Sattar, 2019, Basics of Modern Financial Management, Dar Ghaida for Publishing and Distribution, Amman.
3- Al-Hajj, Muhammad, 2020, The possibility of using accounting information to rationalize investment spending decisions, a case study of companies in the Khartoum Stock Exchange, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 26: Issue 124.
4- Al-Mashhadani, Ibtihal, 2014, The role of accounting information in making capital spending decisions in industrial companies on the Amman Stock Exchange, Master's thesis, Zarqa University.
5- Al-Qadi, Hussein and Hamdan, Mamoun, 2017, Accounting Theory, Dar Al-Thaqafa Publishing House, 2nd edition, Amman.
6- Al-Wadi, Muhammad and Kharees, Hussein, 2015, Economic and Financial Feasibility Studies, Safaa Publishing House, 1st edition, Amman.
7- Arab Monetary Fund, 2014, Basic Principles for Effective Banking Supervision issued by the Banking Baseline Committee.
8- Bajalab, Saleh and Fadeel, Fares, 2021, Financial Control and its Role in Achieving Financial Prudence, Afaq Scientific Journal, Volume 13: Issue 4.
9- Belbali, Abdullah, 2018, The role of financial control in rationalizing equipment expenses, Master's thesis, Ahmed Deraya University.
10- Ehrhardt. Michael, 2016, Financial Management Theory and practice, 15th ed., USA.,South – Western, Thomson.
11- Farawneh, Hazem, 2019, Internal control in commercial banks, a comparative study, Afaq Al-Ulum Magazine: Issue 17, Volume 5.
12- Harara, Sajida, 2016, The impact of the efficiency and effectiveness of financial control on rationalizing spending, a case study, Master's thesis, Middle East University.
13- Kaddawi, Talal, 2018, Evaluating Investment Decisions, Dar Al-Yazudi Al-Malia for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman.
14- Rajaram, A. (2014) Improving Public Investment Efficiency, Kinshasa Conference.
15- Saleh, Kenan, 2022, The impact of the size of capital expenditures on the financial performance of Syriatel Company, Master's thesis, Syrian Virtual University.
16- Tarbieh, Alaa, 2021, The impact of applying external financial control procedures on the quality of internal control procedures in banks operating in Jordan, Arab Journal for Scientific Publishing, Issue 27.
17- Wilkinson, Nick, 2015, "Managerial Economics A Problem-Solving Approach١,"st ed., UK: Cambridge University Press.
18- Youssef, Ahmed and Hamdy, Mahmoud, 2017, Financial Aspects of Feasibility Studies of Investment Projects, Cairo University Publications, Faculty of Commerce.